



إدارة التوثيق والمعلومات	
١٣	الفصل التشريعي
١	دور الإنعقاد
٢١	رقم الوثيقة

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة  
تحية طيبة .. وبعد ..

نتقدم بالاقتراح بقانون المرفق بإضافة ثلاث مواد جديدة إلى أحكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٩٥ بإنشاء الهيئة العامة للبيئة ، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية ، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر ، مع إعطائه صفة الاستعجال

مع خالص التحية ..

مقدمو الاقتراح

مسلم محمد البراك  
الصيفي مبارك الصيفي

أحمد عبدالعزيز السعدون  
خالد مشعان الطاحوس

د. حسن عبدالله جوير

يحال إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية  
مع إعطائه صفة الاستعجال

٢٠٠٩/٦/١٨



**اقتراح بقانون**  
**بإضافة ثلاث مواد جديدة الى**  
**أحكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٩٥م**  
**بإنشاء الهيئة العامة للبيئة**

- بعد الاطلاع على الدستور ،
  - وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٠م بإصدار قانون الشركات التجارية والقوانين المعدلة له ،
  - وعلى القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤م بشأن منع تلويث المياه الصالحة للملاحة بالزيت والقوانين المعدلة له ،
  - وعلى القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣م بشأن المحافظة على مصادر الثروة النفطية ،
  - وعلى المرسوم بالقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٧٧م في شأن تنظيم الاشعة المؤينة والوقاية من مخاطرها ،
  - وعلى المرسوم بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٠م في شأن حماية الثروة السمكية ،
  - وعلى المرسوم بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٨٠م في شأن حماية البيئة ،
  - وعلى المرسوم بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٨٠م بإصدار قانون التجارة والقوانين المعدلة له ،
  - وعلى القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٨٣م بإنشاء الهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية ،
  - وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٩٥م بإنشاء الهيئة العامة للبيئة
  - وعلى القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٩٦م في شأن اصدار قانون الصناعة ،
  - وعلى القانون رقم ٥ لسنة ٢٠٠٥م بشأن بلدية الكويت ،
- وافق مجلس الامة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه واصدرناه :



- مادة اولى -

تضاف الى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٩٥م المشار اليه ثلاث مواد جديدة بارقام (مادة ٣ مكرراً) و (مادة ٣ مكرراً أ) و (مادة ٣ مكرراً ب) تأتي في الترتيب بعد المادة ٣ منه ، نصها جميعاً كالاتي :

مادة ٣ مكرراً :

تتولى الهيئة وحدها دون غيرها الاشراف على جميع المحميات البرية والبحرية والمحافظة عليها وتطويرها .

مادة ٣ مكرراً أ :

تلتزم الهيئة بالاستعانة فوراً بالهيئات والمنظمات الاقليمية والدولية وبالجهات المتخصصة في الدول الاكثر تقدماً في المحافظة على البيئة وحماتها ، لمعاونة الهيئة بدراسة الاوضاع البيئية في دولة الكويت وتقديم تقاريرها في هذا الشأن متضمنة اراءها ومقترحاتها ، على أن ترفع الهيئة في موعد لايجاوز سنة من تاريخ العمل بهذه المادة الى كل من مجلس الأمة ومجلس الوزراء تقريراً شاملاً ومفصلاً عن طبيعة الوضع البيئي في دولة الكويت ومعدلات التلوث واسبابه والاجراءات التنفيذية التي قامت بها الهيئة وكذلك الاجراءات الواجب اتخاذها لتحقيق حماية مستديمة للبيئة والقضاء على كل اسباب التلوث واشكاله والوصول به الى افضل المعدلات التي يمكن تحقيقها في الجو والبر والبحر ، كما تقدم الهيئة بعد ذلك الى كل من مجلس الامة ومجلس الوزراء تقريراً سنوياً خلال شهر يناير من كل عام عن الوضع البيئي في دولة الكويت وماتم تحقيقه في مجال المحافظة على البيئة وحماتها خلال العام المنقضي مقارنة بالعام الذي سبقه .



State of Kuwait  
National Assembly

دولة الكويت  
مجلس الأمة

مادة ٣ مكرراً ب :

تنظم الهيئة سنوياً في دولة الكويت مؤتمراً وطنياً للمحافظة على البيئة وحمايتها ،  
ويحدد مجلس ادارة الهيئة موعد المؤتمر وجدول أعماله والمدعوين اليه من  
الجهات الحكومية وغير الحكومية وغيرهم من المهتمين بالمحافظة على البيئة  
وحمايتها المستديمة ، وترسل الهيئة الى المدعوين قبل انعقاد المؤتمر باسبوعين  
على الاقل ماتراه من تقارير ودراسات في هذا الشأن ، على أن تكون من بينها  
صور من التقارير السنوية المشار اليها في المادة السابقة .

- مادة ثانية -

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون .

أمير الكويت

صباح الاحمد الجابر الصباح



**مذكرة ايضاحية**  
**للاقتراح بقانون**  
**بإضافة ثلاث مواد جديدة الى**  
**أحكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٩٥م**  
**بإنشاء الهيئة العامة للبيئة**

على الرغم من صدور القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٩٥م بإنشاء الهيئة العامة للبيئة وماتضمنه من نصوص تهدف الى المحافظة على البيئة وتحقيق حماية مستديمة لها ، الا ان ذلك لم يتحقق على الوجه الامثل ، خاصة ما تراه من اوضاع بسبب التلوث بدرجة كبيرة تضرير المواطنين ومن ذلك التلوث الذي تتسبب به المصانع في منطقة الشعبية وكذلك محطات الطاقة مثل محطة الدوحة وغيرها .

ورغبة في استكمال وضع كل ما يتعلق بحماية البيئة وحمايتها تحت سلطة واحدة ، علاوة على اتخاذ خطوات عملية للقيام بدراسة الاوضاع البيئية في دولة الكويت ، ومتابعتها بشكل مستمر في سبيل القضاء على التلوث البيئي وتحقيق حماية مستديمة للبيئة اعد هذا القانون ناصاً في مادته الأولى

إضافة ثلاث مواد جديدة الى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٩٥م المشار اليه بارقام (مادة ٣ مكرراً) و (مادة ٣ مكرراً أ) و (مادة ٣ مكرراً ب) حيث نصت المادة ٣ مكرراً بأن تتولى الهيئة وحدها دون غيرها الاشراف على جميع المحميات البرية والبحرية والمحافظة عليها وتطويرها ، وذلك بدلاً من الوضع الحالي الذي يتنازع فيه هذا الاشراف على المحميات اكثر من طرف .

ومن اجل القيام بمسح شامل في الجو والبر والبحر للأوضاع البيئية في دولة الكويت تعتمد في ضوء نتائجه الاجراءات التنفيذية للمحافظة على البيئة ، فقد



نصت المادة ( ٣ مكرراً أ ) على أن تلتزم الهيئة بالاستعانة فوراً بالهيئات والمنظمات الاقليمية والدولية وبالجهات المتخصصة في الدول الاكثر تقدماً في المحافظة على البيئة و حمايتها ، لمعاونة الهيئة للقيام بالمسح اللازم ودراسة الاوضاع البيئية في دولة الكويت وتقديم تقاريرها في هذا الشأن متضمنة اراءها ومقترحاتها ، وحتى يمكن متابعة ذلك فقد نصت هذه المادة كذلك على ان ترفع الهيئة في موعد لايجاوز سنة من تاريخ العمل بهذه المادة الى كل من مجلس الأمة ومجلس الوزراء تقريراً شاملاً ومفصلاً عن طبيعة الوضع البيئي في دولة الكويت ومعدلات التلوث واسبابه والاجراءات التنفيذية التي قامت بها الهيئة وكذلك الاجراءات الواجب اتخاذها لتحقيق حماية مستديمة للبيئة والقضاء على كل اسباب التلوث واشكاله والوصول به الى افضل المعدلات التي يمكن تحقيقها في الجو والبر والبحر ، وحتى تستمر هذه المتابعة فقد نصت المادة ايضاً على أن تقدم الهيئة بعد ذلك الى كل من مجلس الامة ومجلس الوزراء تقريراً سنوياً خلال شهر يناير من كل عام عن الوضع البيئي في دولة الكويت وماتم تحقيقه في مجال المحافظة على البيئة و حمايتها خلال العام المنصرم مقارنة بالعام الذي سبقه .

وحتى تستمر المتابعة وتتوسع دائرة الاهتمام ويسهم في هذه المسؤولية الوطنية كل من يمكنه ذلك خاصة بعض جمعيات النفع العام المهمة بشئون البيئة وبعض الجماعات مثل اللجان التطوعية وجماعة الخط الأخضر البيئية وفريق الغوص وغيرهم ، فقد نصت المادة ( ٣ مكرراً ب ) على ان تنظم الهيئة سنوياً في دولة الكويت مؤتمراً وطنياً للمحافظة على البيئة و حمايتها ، وترك لمجلس ادارة الهيئة تحديد مواعده وجدول أعماله والمدعوين اليه من الجهات الحكومية وغير الحكومية وغيرهم من المهتمين بالمحافظة على البيئة و حمايتها المستديمة ، وترسل الهيئة الى المدعوين قبل انعقاد المؤتمر باسبوعين على الاقل ماتراه من تقارير ودراسات في هذا الشأن ، على أن تكون من بينها صور من التقارير السنوية المشار اليها في المادة السابقة .